

الميزانية العُمانية تُحقق فائضاً مالياً 3 مليارات دولار بنهاية 2022



أظهرت أرقام الحساب الختامي لسلطنة عُمان للسنة المالية 2022، ارتفاع إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة عن الميزانية المعتمدة، ونمو الإنفاق العام الفعلي، مقارنة بالتقديرات التي تضمنتها ميزانية 2022 المعتمدة، فيما سجلت الميزانية فائضاً فعلياً مقارنة مع العجز المقدر في الميزانية المعتمدة

وبحسب التفاصيل المنشورة في الجريدة الرسمية الصادرة، الأحد، بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة العام الماضي 14.473 مليار ريال عماني مقارنة مع 10.580 مليار ريال في الميزانية المعتمدة؛ أي بارتفاع بلغ 3.893 مليار ريال عن الميزانية المعتمدة، ويأتي هذا الارتفاع بفضل ارتفاع إيرادات النفط، والتي بلغت في الميزانية الفعلية 7.625 مليار ريال مقارنة مع 4.490 مليار ريال في الميزانية المعتمدة، بينما سجلت إيرادات الغاز في الميزانية الفعلية 3.548 مليار ريال، مقارنة مع 2.750 مليار ريال في الميزانية المعتمدة

أما إجمالي الإنفاق العام الفعلي لعام 2022، فقد بلغ نحو 13.329 مليار ريال عماني، مرتفعاً عن الميزانية المعتمدة بمبلغ 1.199 مليار ريال عماني

المصروفات الجارية

وسجلت المصروفات الجارية للعام الماضي 10.092 مليار ريال عماني، بانخفاض 67 مليون ريال عن الميزانية المعتمدة لعام 2022، وبلغ إجمالي الإنفاق الفعلي على المشروعات الإنمائية للوزارات الحكومية المدنية 1.306 مليار ريال عماني، مسجلاً ارتفاعاً بنحو 406 ملايين ريال عماني عن الميزانية المعتمدة. وبلغت المصروفات الفعلية للمساهمات والنفقات الأخرى العام الماضي 1.931 مليار ريال، بزيادة بلغت 860 مليون ريال عن الميزانية المعتمدة

وتحوّل العجز المُقدّر في الميزانية المعتمدة لعام 2022، إلى فائض مالي وصل إلى 1.144 مليار ريال (2.97 مليار دولار).

مجموعة تحديات ومتغيرات

ونشرت وزارة المالية، تفاصيل الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2022 (الحساب الختامي)، وقال سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية في كلمة ضمن منشور الحساب الختامي: «إن العالم شهد خلال عام 2022 استمرار مجموعة من التحديات والمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية التي أدت إلى اضطراب سلاسل الإمداد وتذبذب أسواق النفط العالمية، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد مخاطر الديون العالمية

وأضاف أنه «في ظل كل هذه المتغيرات والتحديات سارت سلطنة عُمان بخطتها المالية نحو رفع الإيرادات وترشيد الإنفاق، وتقليص العجز وخفض حجم الدين العام، واتخذت الحكومة مزيداً من الإجراءات والمبادرات الهادفة إلى ضبط الأوضاع المالية واحتواء الدين العام. كما اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات المالية والاقتصادية لتحفيز النشاط الاقتصادي وتسريع وتيرة التعافي الاقتصادي، من بينها إطلاق الحزمة الثانية من دليل تسعير الخدمات الحكومية، وتعزيز الإنفاق الإنمائي، واعتماد عدد من المشاريع التنموية

وأكد أن «الحكومة سعت إلى تعزيز الإنفاق العام الاجتماعي من خلال تثبيت أسعار الوقود وزيادة مصروفات دعم قطاعي النفط والكهرباء بنحو 741 مليون ريال عماني، ودعم السلع الغذائية بمقدار 20 مليون ريال عماني؛ نتيجة ارتفاع أسعار الأرز والقمح، وتعزيز المخصصات المالية لفئات الضمان الاجتماعي، إضافة إلى توفير المستلزمات المدرسية». «والتغذية لطلبة المدارس الحكومية من أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود بنحو 17 مليون ريال عماني

ارتفاع الإيرادات

وأوضح وزير المالية أن «الميزانية العامة سجلت، بنهاية السنة المالية 2022، ارتفاعاً في الإيرادات الفعلية بنسبة 37%، مقارنة بالتقديرات المعتمدة لذات العام، وارتفاعاً في الإنفاق الفعلي بنسبة 10% مقارنة بالمعتمد، وفائض بواقع 1.144 مليار ريال عماني، ما جنب الحكومة السحب من الاحتياطيّات أو اللجوء إلى الاقتراض لتغطية العجز المقدر في «الميزانية المعتمدة

وأشار إلى أن «الإجراءات المالية والاجتماعية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال العام المالي المنصرم، أسهمت في ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليصل إلى 36 مليار ريال، وتحسناً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 44 مليار ريال عماني بنهاية عام 2022، كما انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 43%، وعدلت وكالات التصنيف الائتمانية الرئيسية مؤشرات التقييم ونظرتها المستقبلية خلال عام 2022

«إلى نظرة مستقرة وإيجابية».

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2023.